مشروع المرصد الوطني لسوق العمل

وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

سورية

ورشة إطلاق تقرير سوق العمل
2009 - 2010

27/7/2011 – دمشق

د. كنان البهنسي

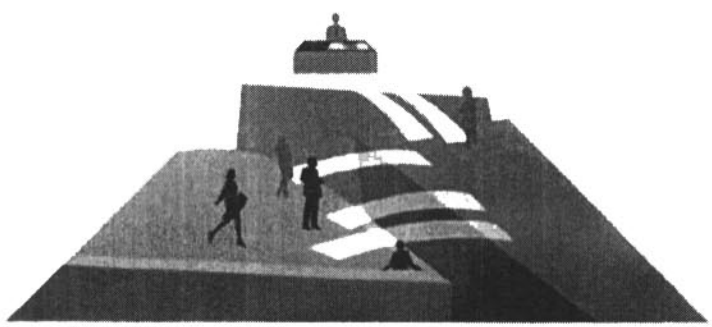

منهجية الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على إجراء مسحين قام بهما مشروع **(إنشاء قاعدة بيانات من أجل سياسات شاملة للعمالة والتوظيف)** الذي نفذته وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل بالتعاون من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبالتعاون مع المكتب المركزي للإحصاء.

المسوحات التي قام بتنفيذها المشروع

مسح قوة العمل على مستوى الأسرة

مسح قوة العمل على مستوى المؤسسة

مسح القوة العاملة على مستوى الأسرة

- هدف مسح عرض قوة العمل إلى ما يلي:
  - قياس حجم القوة البشرية وقوة العمل وتوزعها بين المحافظات؛
  - قياس مستوى العمالة وحجم البطالة في القطر؛
  - التعرف على التركيب المهني لقوة العمل وتوزعها على الأنشطة الاقتصادية والقطاعات المختلفة؛
  - التعرف على الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية لقوة العمل؛
  - حساب مؤشرات سوق العمل بمختلف المعايير (الدولية والمحلية).

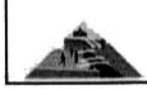

مسح العرض - العينة

- اعتبرت الأسرة المعيشية هي وحدة المعاينة
- وفرت العينة الأساسية التي نفذت من قبل المكتب المركزي للإحصاء في شهر أيلول 2007 الإطار العام لسحب العينة،
- بلغ حجم العينة حوالي 30 ألف أسرة واعتمد أسلوب العينة العنقودية لسحب وحدات العدّ في المرحلة الأولى.
- تم سحب وحدة المعاينة وفق أسلوب العينة العشوائية في المرحلة الثانية وقد شملت حضر وريف القطر بكامله.

مسح القوة العاملة على مستوى المنشأة

هدف المسح إلى:

- تحديد حجم الطلب على القوة العاملة بين مؤسسات القطاع العام والخاص.
- تحديد نوع الشواغر التي تتصف بأنها صعبة الملء لدى مؤسسات القطاع الخاص
- تحديد صعوبات التوظيف التي تواجه المؤسسات الاقتصادية
- تحديد النقص في المهارات المطلوبة لدى الدخول في سوق العمل
- حجم ونوع التدريب المتوفر لدى سوق العمل

مسح الطلب - العينة

- تكونت العينة من 1213 مؤسسة تم اختيارها من ضمن الإطار الاحصائي للمنشآت المستخدم لدى المكتب المركزي للإحصاء.
- حُدّد حجم المنشآت حسب مقياس حجم العمالة بعشرة عمال فأكثر.
- وزّعت العينة في جميع المحافظات (باستثناء القنيطرة لعدم توفر شرط حجم العمالة في منشآتها)
- تركّز أكثر من نصف العينة في قطاع الصناعة لكثرة وجود المنشآت الكبيرة فيها، وربعها في قطاع الفنادق والمطاعم والخدمات.

اعتبارات منهجية

- تقدّم بعض المؤشرات حالة سوق العمل في أوائل سنة 2009 وليس لها بعد سنوي بحيث يمكن اعتبارها معدلات عامة لسنة 2009.
- طريقة حساب بعض المؤشرات اختلفت نوعاً ما عمّا اعتاد المكتب المركزي للإحصاء اعتماده في المسوح السابقة (تم توضيحة في التقرير)
- اعتبر المكتب المركزي للإحصاء هذا المسح كمسح للنصف الثاني لسنة 2008 واعتمد نتائجه لدمجها مع نتائج مسح النصف الأول لنفس العام، وذلك للوصول إلى نتائج معدلة دالة على معدلات تغطي الحالة خلال سنة 2008.

الاستنتاجات

مسح القوة العاملة على مستوى الأسرة

النمو السكاني

- لا يزال النمو السكاني في سورية مرتفعاً في حدود 2.45٪ في السنوات الأخيرة.
- عدد السكان في سن العمل يتزايد سنوياً بمعدل 300 ألف.

ويسبب ذلك ضغطاً متواصلاً على سوق العمل، خاصة من خلال تدفقات القادمين الجدد مما يتطلب تحقيق نسب نمو اقتصادي مرتفعة ترتبط بخلق فرص عمل من ناحية، وإنجاز خطط عمل للمعالجة الفعالة للبطالة وتوسيع أفق الاندماج الاقتصادي أمام الشباب من ناحية أخرى.

10

الإعالة الاقتصادية

تبلغ نسبة الإعالة الاقتصادية معدلات مرتفعة تصل إلى 4.4، أي أن كل مشتغل يعيل قرابة 3.5 أشخاص زيادة عن نفسه ويرجع ذلك إلى:

- الطابع الشبابي للسكان (أكثر من 40٪ من السكان أقل من 15 سنة)
- ضعف المشاركة الاقتصادية للمرأة (الإناث المشتغلات يمثلن أقل من عشر الإناث في سن العمل).

11

التركيب التعليمي للسكان ولقوة العمل

- انخفضت الأمية بين السكان 15 عاماً فأكثر من 23٪ 1994 إلى 18.2٪ 2009 علماً أن هذا التطور كان متواضعاً جداً خلال السنوات الخمس الأخيرة.
- لا تزال الأمية مرتفعة في عدة مناطق، ولا تزال ربع النساء أميات مقابل حوالي العُشر لدى الرجال.
- تقلصت نسبة الأمية لدى المشتغلين من 16.2٪ سنة 1994 إلى 9٪ سنة 2009.
- نصف المشتغلين يلمون بالقراءة والكتابة فقط أو في أحسن الأحوال حاصلين على الشهادة الابتدائية.

12

التوزّع القطاعي للمشتغلين

- تراجع كبير في نسبة التشغيل في القطاع الزراعي؛ يشغل حالياً 15٪ من العاملين مقابل 30٪ في أوائل العقد الماضي.
- ازدياد أهمية قطاع الخدمات الذي أصبح يشغل أكثر من نصف العاملين.
- ازدياد أهمية القطاع العام في التشغيل خاصة بالنسبة للمرأة حيث أصبح حوالي ثلثي النساء عاملات في القطاع العام مقارنة بالثلث في أوائل العقد الماضي.
- أهمية العمل للحساب الخاص في سورية الذي يشغل أكثر من ثلث العاملين مقارنة بأقل من الربع في منطقة الشرق الأوسط مما يعكس أهمية المبادرة الفردية في الاقتصاد السوري.

13

عدم ملاءمة المؤهلات مع مواصفات العمل

- يشكو 10٪ من المشتغلين عدم ملاءمة المؤهلات مع مواصفات العمل.
- هذه النسبة في تصاعد خلال السنوات الماضية وخاصة لدى الرجال، حيث تبلغ نسبتهم 15٪.

لعلّ عدم توفر الشروط الكاملة للعمل اللائق يفسر هذه الظاهرة

14

ممارسة العمل الثانوي

- خلافاً لما يُعتقد فإن نسبة ممارسة العمل الثانوي ليست بظاهرة متفشية ولكنها تبقى غير منعدمة، فهي تخص 3.4٪ من المشتغلين (مقارنة بـ 5.8٪ سنة 2003).
- ظاهرة الأعمال الثانوية موجودة بشكل خاص لدى المشتغلين في القطاع الحكومي بنسبة 6.6٪ مقارنة بـ 1.3٪ لدى المشتغلين في القطاع الخاص.

15

عدد ساعات العمل

- يصل عدد ساعات العمل في العمل الرئيسي إلى 43.5 ساعة في الأسبوع، والذكور يشتغلون حوالي 10 ساعات أكثر من الإناث (44.8 ساعة مقابل 34.7).
- يرتفع عدد ساعات العمل إلى أكثر من 58 ساعة في حالة ممارسة عمل ثانوي.

ويؤدي ذلك إما إلى حالة إرهاق أوتدني في الإنتاجية في العمل الرئيسي الذي يكون في أغلب الأحيان في القطاع العام.

16

العمالة الناقصة

- أكثر من ثلثي المشتغلين في قطاعي الزراعة والبناء يشتغلون بصفة مؤقتة أو متقطعة أو موسمية.
- يتسم قطاع الخدمات بأنه أكثر استقرارية، حيث أن قرابة 92٪ من العاملات والعاملين فيه يشتغلون طيلة السنة.
- تشكل العمالة الناقصة في مفهومها الواسع نسبة تتراوح بين 30.6٪ و12.6٪ من المشتغلين، وفي مفهومها الضيق، والذي يوافق التعريفات الدولية، تبقى العمالة الناقصة في حدود لا تتجاوز 3٪.

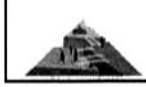

17

العمل من أو داخل المنزل

- أكثر من 622 ألف مشتغل يعمل من أو داخل المنزل منهم حوالي 593 ألف عمل رئيسي ويمثلون على التوالي 13.2٪ و 12.7٪ من مجموع المشتغلين.
- أكثر تداولاً لدى الرجال (14.2٪) مقارنة بـ (5.8٪) لدى النساء.
- في الوسط الريفي (18.2٪) مقارنة بـ (9.3٪) في الوسط الحضري.

18

العمالة غير المنظمة

- أكثر من ثلثي العاملين غير المسجلين لا يرون حاجة أو منفعة من تسجيلهم بالضمان الاجتماعي.
- 83٪ من العاملين في القطاع الخاص، يمثلون 2.593 مليون عامل، غير مسجلين.
- أقل من 11٪ (340 ألف عامل) من العاملين في القطاع الخاص يتمتع بالحماية الاجتماعية.

إن عدم تسجيل العمال في التأمينات الاجتماعية أو النقابات المهنية لا يدلّ على تعقيد الإجراءات الإدارية أو على تكلفة مالية كبيرة بل هو محض إرادة المشتغلين.

19

المشاركة الاقتصادية للمرأة

- لا يتجاوز معدل المشاركة الاقتصادية للمرأة 14٪ ولا تمثل القوى العاملة النسائية إلا 12.4٪ من مجموع المشتغلين.
- يفسَّر تراجع عمل المرأة بتراجع أداء القطاع الزراعي الذي كان يشغل أكثر من 515 ألف امرأة 2002 وأصبح يشغل أقل من 100 ألف 2009.
- ارتفاع نسبة عمل المرأة في الأعمال الموسمية.
- يعتبر مستوى الأداء الاقتصادي للمرأة على صعيد الوطن العربي من أضعف المستويات، ومستوى المساهمة الاقتصادية للمرأة في سورية هي من أضعف المستويات العالمية.

20

الحالة التعليمية للمتعطلين

- أغلبية المتعطلين (59٪) لم يتجاوزوا المرحلة الابتدائية و30٪ من المتعطلين لديهم مستوى الإعدادية أو الثانوية و9٪ لديهم المستوى الجامعي.
- تبين النتائج الفرق الشاسع في المستوى التعليمي للمتعطلين بين الإناث والذكور حيث أكثر من ثلثي الذكور (66.8٪) يحملون المؤهل التعليمي الأقل من الإعدادي بينما تبلغ تلك النسبة حوالي الثلث لدى الإناث (35.4٪).

21

القادمون الجدد إلى سوق العمل

- ثلثا المتعطلين هم من القادمين الجدد إلى سوق العمل ولم يسبق لهم العمل.
- القادمون الجدد إلى سوق العمل لديهم مؤهلات تعليمية تفوق المتعطلين الذين سبق لهم العمل.
- أكثر من 90٪ من المتعطلين الذين سبق لهم العمل ينحدرون من القطاع الخاص وثلثهم يتركون العمل طوعاً.

22

مدة البحث عن عمل

- تستغرق مدة البحث عن عمل فترة طويلة تتجاوز 20 شهراً كمعدّلٍ عام.
- تقضي النساء فترة أطول في البحث عن عمل 23 شهراً مقارنة بـ 19 شهراً لدى الرجال.
- يلاحَظ أن القادمين الجدد إلى سوق العمل يشكون أكثر من غيرهم من البطالة طويلة المدى 75٪ مقابل 53٪.

23

العمل المناسب

- العمل المناسب هو الذى يوفر دخلاً مرتفعاً بالنسبة لـ 31.3٪ من المتعطلين، حيث تمثل أهمية الجانب المادي 21.7٪ للنساء مقارنة بـ 37٪ بالنسبة للرجال.
- تولي النساء أهمية أكبر للجوانب الاجتماعية والعائلية في تحديد صفات العمل المناسب.

24

ثقافة العمل لدى القطاع العام

- أكدت نتائج المسح الثقافة السائدة في الرغبة بالعمل لدى القطاع العام.
- أكثر من 80٪ من المتعطلين (90٪ من الإناث و 76.3٪ من الذكور) يحبذون العمل في القطاع العام.

ينم ذلك عن ضعف المبادرة لدى أغلبية المتعطلين مما يفسر كذلك حدة البطالة طويلة المدى.

25

البحث عن عمل

- يمثل اللجوء إلى الأصدقاء والأقارب الطريقة المفضلة للبحث عن العمل حيث يعتمدها قرابة 40٪ من الباحثين عن العمل 36.4٪ لدى الإناث و41.2٪ لدى الذكور.
- يليها التسجيل في مكاتب التشغيل التي يلجأ إليها أكثر من ربع الباحثين عن العمل 26 %.

26

البحث عن عمل بدوام جزئي

- البحث عن عمل بدوام جزئي يوجد بشكل خاص لدى النساء وسكان الوسط الحضري.
- نسبة الباحثات عن عمل بدوام جزئي يفوق 10٪ من مجموع الباحثات عن العمل، بينما تبلغ تلك النسبة 4٪ لدى الرجال.
- تفسَّر رغبة المرأة بدوام جزئي بغية التوفيق بين العمل وشؤون المنزل وتمثل 83٪ مقارنة بـ 12٪ لدى الرجل الذى يبحث عن عمل بدوام جزئي.

27

أهمية التدريب

- أبرزت نتائج المسح أن 82٪ من المتعطلين لم يتّبعوا أية دورة تدريبية خلال السنة السابقة لتاريخ إجراء البحث.
- يتركز التدريب على اختصاصات محدودة جداً منها بشكل رئيسي المعلوماتية وبعض المجالات المهنية.
- ثلث المتعطلات اللاتي سبق لهن العمل شاركن في دورات تدريبية مقارنة بـ 14٪ لدى نظرائهنّ من الرجال.

هذا المؤشّر يوضح النقص الكبير في برامج معالجة البطالة، وهذا ناتج عن فقدان البرامج الخاصة بتدريب المتعطلين.

28

ربط البطالة مع الفقر

- الأسر الأكثر فقراً هي التي تعاني أكثر من غيرها من البطالة حيث بينت النتائج علاقة إحصائية توافقية بين معدلات البطالة وتدهور الحالة المعيشية للأسر.
- وجود علاقة ثابتة بين تدهور الحالة المعيشية للأسر إذا كان رب الأسرة متعطلاً عن العمل.

29

بطالة الشباب

- يمثل الشباب (15- 24 سنة) 31٪ من مجموع السكان في سن العمل بعدد 3.9 مليون منهم:
  - 2.64 مليون خارج قوة العمل
  - 917 ألف مشتغل وحوالي 340 ألف متعطل.
- مشكلة البطالة في سورية هي بالأساس بطالة الشباب.
- يمثل الشباب 46٪ من مجموع المتعطلين وتفوق تلك النسبة 69٪ إذا اعتبرنا الفئة العمرية 15-29.

30

الرغبة بالهجرة

- تبلغ نسبة الراغبين في الهجرة 16% من قوة العمل منهم 64٪ سعوا جدياً لذلك.
- ربع الشباب يرغبون في الهجرة وتختلف تلك النسبة جذرياً بين الإناث والذكور حيث تبلغ 28٪ لدى الذكور وفقط 5٪ لدى الإناث.
- تزداد الرغبة بالهجرة خاصة لدى الرجال المتعطلين في المرحلة العمرية بين سن 25 و 35 سنة حيث نلاحظ أن 44٪ من تلك الشريحة ترغب في الهجرة.

31

المستوى التعليمي للإناث

- يمثل الحصول على الشهادة الثانوية جواز العبور الذي يمكّن المرأة من الدخول إلى سوق العمل.
- تبقى نسبة المشاركة الاقتصادية للإناث منخفضة جداً للمستويات قبل الثانوية حيث تبلغ تلك النسبة 7٪.
- يبلغ نسبة المشاركة الاقتصادية للإناث أكثر من 40٪ إذا بلغ أو فاق مستوى الدراسة الثانوية.

32

خصائص عمل المرأة والفقر

- تشتغل المرأة أكثر إذا قلّ دخل الزوج.
- تضعف نسبة النشاط الاقتصادي للمرأة لدى المتزوجات (11٪ مقارنة بـ 21٪ و34٪ بالتوالي لدى العازبات والمطلقات).
- تزايد عدد الأطفال في الأسرة يقلل من المشاركة الاقتصادية للمرأة حيث يفوق 15٪ لدى الزوجات اللاتي لهن طفلان أو أقل ولا يتجاوز 8٪ إذا فاق عدد الأطفال 2.
- يحسّن عمل المرأة الحالة المعيشية للأسر ويخفّض نسبة الفقر حيث تبلغ نسبة المشاركة الاقتصادية للمرأة في الأسر ذات المستوى المعيشي الجيد جداً قرابة 27٪ مقارنة بـ 4.5٪ إذا كان المستوى المعيشي ضعيفاً.

33

الاستنتاجات

دراسة الطلب على قوة العمل

34

خصائص المشتغلين/ 1

- **تشغل المنشآت 91600 عاملاً** موزعين بين 78٪ رجال و 22٪ نساء.
- تمثل العمالة الموسمية 10٪ متركّزة خاصة في قطاع الزراعة والسياحة وفي المنشآت الصغيرة
- تشكل العمالة غير السورية نسبة 1.1٪.

35

خصائص المشتغلين/ 2

- تبلغ نسبة التأطير 17.2٪ (نسبة المدراء والاختصاصيين من مجموع العاملين) وترتفع تلك النسبة في قطاع الخدمات وتنخفض في القطاع الصناعي.
- يبلغ معدل الراتب الشهري في منشآت العينة حوالى 15.800 ل.س، ويبلغ راتب الوظائف العليا أكثر من ثلاثة أضعاف الوظائف الدنيا.
- نسبة العاملين غير الماهرين فتبلغ 16٪، وتتراوح بين 8.2٪ في قطاع النقل إلى أكثر من 20٪ في قطاعات المال والتأمين والعقارات وكذلك في قطاع الفنادق والمطاعم.

36

النشاط الاقتصادي للمنشآت

- تراجع نشاط المنشآت خلال السنة السابقة للمسح نسبياً، سواء على مستوى حجم الإنتاج أو على مستوى حجم العمالة الذي تقلص بنسبة 0.5٪.
- تركّز التراجع في المنشآت التي تشغل أقل من 50 عاملاً والناشطة في قطاعات الصناعة والنقل والبناء.
- المنشآت العاملة في القطاعات الأخرى أو ذات الحجم الذي يفوق 50 عاملاً عرفت تطوراً إيجابياً في حجم العمالة.

37

دوران اليد العاملة

- تمثل نسبة دوران اليد العاملة قرابة 21٪ سنوياً.
- أبرز أسباب دوران اليد العاملة تتعلّق بأسباب شخصية للتاركين الساعين في أغلب الأحيان للحصول على راتب أفضل وإيجاد فرصة عمل في القطاع العام.

38

المهارات

- هنالك نقص في المهارات لدى المشتغلين.
- أهم المهارات التي تحتاج للدعم والتحسين تكمن في الميادين التالية:
  - مهارات فنية واختصاصية
  - مهارات اللغة الأجنبية
  - العمل ضمن الفريق
  - مهارات التواصل
  - مهارات التعامل مع الزبائن
  - استخدام الحاسوب

39

الشواغر

- بلغ عدد الشواغر في المنشآت 5185 شاغر وتشكل نسبة 5.7٪ من مجموع عدد العاملين.
- تصل نسبة الشواغر إلى 21٪ في قطاع البناء و8.3٪ في قطاع المال والعقار.
- الأغلبية النسبية للطلب (44٪) تتعلق بمستوى تعليمي دون الثانوية و22٪ مستوى المعهد المتوسط و20٪ المستوى الجامعي فما فوق.
- نسبة تفضيل توظيف الذكور تفوق بكثير نسبة تفضيل توظيف الإناث : 57.6٪ مقابل 8.7٪.

40

الشواغر صعبة الملء

- نسبة 56٪ من الشواغر تتصف بأنها صعبة الملء، وذلك لأسباب مختلفة من أهمها عدم توفر الخبرات والمهارات الجيدة في السوق التي تتلاءم مع احتياجات المؤسسات.
- إن وجود الشواغر صعبة الملء يعيق توسع عمل المنشآت، ويلزمها بتدريب العاملين الحاليين، بالإضافة إلى القبول بمؤهلات أقل.

تؤكد النسبة المرتفعة للشواغر صعبة الملء عدم مواءمة مؤهلات عن عمل مع احتياجات الطلب

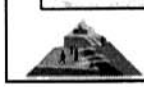

41

الطرق المستخدمة للتوظيف

- تلجأ المنشآت إلى الأصدقاء والمعارف وكذلك لوضع إعلانات في الصحف لتأمين حاجتها من العاملين.

42

المواءمة بين مخرجات التعليم والتدريب والطلب

- أغلبية المنشآت الاقتصادية تعتقد أن المواءمة بين مخرجات التعليم والتدريب وبين متطلبات سوق العمل غير مرضية.
- تقترح المنشآت:
  - منح فرص تدريب أثناء الدراسة
  - إعطاء حوافز للشركات لتدريب العاملين
  - تكثيف التطبيقات العملية أثناء الدراسة
  - التعاون مع الهيئات العلمية بهدف تحسين مواءمة مخرجات التعليم والتدريب لمتطلبات الشركات من العمالة.

43

توظيف حديثي التخرج

- أقل من ثلث الشركات التي شملتها الدراسة تقوم بتوظيف حديثي التخرج.
- بلغت نسبة حديثي التخرج الذين تم توظيفهم خلال السنة السابقة للمسح 11٪.

إذا كان ذلك يبين ميول المؤسسات إلى توظيف ذوي الخبرة، فإن هذا الأمر يدعو إلى التفكير في وضع آليات تسهّل عملية توظيف القادمين الجدد إلى سوق العمل مساهمة بذلك في تقليص البطالة وخاصة بطالة الشباب

44

شكراً لإصغائكم

مشروع المرصد الوطني لسوق العمل

45